٣

الحركات الاحتجاجية الجديدة

فى مصر*

دشَّن إعلان «الحركة المصرية للتغيير ـ كفاية» التى عقدت مؤتمرها التأسيسى فى ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، وشهد الشارع المصرى أولى مظاهراتها فى الثانى عشر من شهر ديسمبر/كانون الأول، من نفس العام، بداية عصر الاحتجاج الجماهيرى الواسع النطاق، الذى يمثل ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى بكل المقاييس.

تراث ومنطلقات

لم تكن حركة «كفاية» وليدة العدم أو الفراغ، على العكس تماماً، فهى وريثة كل النضالات الجماهيرية السابقة، وشارك كوادرها بدور أساسى فى قيادة الحركات الطلابية الديمقراطية التى عمت البلاد فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ العسكرية، كما ساهموا بدور مرموق فى جميع أشكال العمل الوطنى والقومى لمواجهة «التطبيع» بعد توقيع «كامب ديفيد»، وفى تأسيس وقيادة لجان دعم الانتفاضات الفلسطينية، وفى كافة التحركات الواسعة التى تفجرت احتجاجاً على العدوان على العراق، كما تمرس أغلب كوادرها، وتوثقت العلاقات بينهم، رغم اختلاف مشاربهم السياسية، فى السجون والمعتقلات وفى جميع أشكال العمل المدنى التى جرت على امتداد العقود الأخيرة.

* نشرة «Arab Reform Initiative ـ (مبادرة الإصلاح العربى) ـ باريس ـ نوفمبر٢٠٠٧.

كان الفهم الأساسى الذى انطلقت منه حركة «كفاية» يبدأ من إدراك أن الفشل الذريع لأداء «الدولة الوطنية» أو «دولة مابعد الاستعمار»، فى الوطن العربى، بشكل عام وفى مصر على وجه الخصوص، وعجزها عن مواجهة التحديات والمخاطر المحيطة، داخلياً وخارجياً، يعود فى المقام الأول إلى غياب الحريات الإنسانية الأساسية، التى انتزعت ـ قسراً ـ من مواطنينا، وإلى القمع ـ متعدد المستويات ـ الذى تعرضّت له شعوبنا الأمر، الذى أنهكها وأعجزها عن مقاومة عمليات الاستغلال الداخلى المركب، أو التصدى للمؤامرات الاستعمارية والأمريكية والصهيونية، التى تكالبت على بلادنا من كل اتجاه، وأوقعها فى حبائل التخلف والتبعية، على الرغم من ثرواتها الهائلة، وطاقاتها الكامنة الكبيرة.

ومن هنا فقد اجتمع رأى مؤسسى الحركة على أن قضية استعادة القيمة والروح المفقودة للمواطن المصرى/العربى، هى قضية القضايا، و«مربط الفرس» لأى مشروع تحررى (بالمعنى الشامل) فى بلادنا، وأن مسألة «التغيير» الديمقراطى السلمى المرتكز على المبادرة الشعبية، والمقاوم للمشاريع الإمبريالية التى تتذرع بـ «الديمقراطية» كمدخل لتفكيك الأمة وتفتيت اللحمة الوطنية والقومية، هى قضية من الإلحاح والأولوية بحيث لا تحتمل التأجيل، ومن الخطورة والجسامة بحيث لا يقدر على أعبائها أى فصيل سياسى بمفرده، ومن هنا كانت مساعيهم للبحث عن «القواسم المشتركة» بين كافة أطياف العمل الوطنى: (يساريين وقوميين وإسلاميين وليبراليين ووطنيين)، والدعوة للالتفاف من حولها، والسعى إلى إبداع أساليب جديدة فى العمل تساعد على الوصول إلى وجدان المواطنين، وتُشَجِّعَهُمْ على تخطى مخاوفهم العميقة الموروثة، واختراق «الجدار الحديدى» الذى أحاطت به السلطة حقوق المشاركة السياسية فى المجتمع، وبهدف تجاوز القيود الصارمة التى فرضها النظام على النزول

إلى الشارع، ومن أجل التواصل المباشر مع الرأى العام، بعد أن أدى استئثار «الحزب الوطنى» الحاكم بالسلطة، على مدى ثلاثة عقود متصلة، وما شاب حكمه من فساد واحتكار واستبداد، إلى تجميد الحياة السياسية شكلاً وموضوعاً، وفتح الباب واسعاً أمام الاتجاهات (الأصولية)، التى احتكرت الفضاء السياسى بلا منافس، فيما أدت هذه الأوضاع إلى إصابة الأحزاب السياسية الرسمية، الحكومية و«المعارضة»، بالشلل الكامل وتحويلها، على حد وصف المؤرخ المعروف د.يونان لبيب رزق، إلى «هياكل خشبية تشبه الطائرات المصرية المضروبة فى نكسة ١٩٦٧!»، (جريدة «المصرى اليوم» ـ ٢٠٠٦/١٢/٥.

منجزات ونتائج

واقتضى التحرك باتجاه تحقيق هذه الرؤية كما يرى باحث أكاديمى: «بناء ونشر ثقافة سياسية جديدة كشرط لازم لبدء عملية التغيير السياسى ونجاحها فى بناء مجتمع جديد، فاستمرار نظام الاستبداد والفساد أصبح يعتمد، بجانب أجهزته القمعية وترسانة قوانينه المقيدة للحريات، على ثقافة سياسية سائدة هى ثقافة الإستبداد والترويع التى سادت على امتداد عقود، ونجحت فى تفكيك مقاومة الفئات والقوى الاجتماعية المضارة، وتدمير حيوية مؤسساتها التى يمكن أن تُعَبِّرَ من خلالها عن نفسها، وعن مطالبها السياسية والاجتماعية، بشكل مستقل وجماعى وأصبح المواطن مجرد فرد فى مواجهة دولة بكل سلطانها وجبروت أجهزتها القمعية، مما أسلم الجميع للانسحاق، والقبول بالأمر الواقع والتعايش معه»، (ما هو الإنجاز الحقيقى لحركة «كفاية»؟، د.عماد صيام «جريدة البديل» ـ ٢٠٠٧/٨/١٥».

وكان تحقيق هذا الهدف هو جوهر صيحة «كفاية» المفاجئة الصادمة المدوية، التى حلّقت كالفراشة فى سماء مصر، محدثة تأثيرات موجيّة

متتابعة، لم يكن أقلها أنها كسرت حاجز الخوف المتأصل فى النفوس على مدى القرون والأحقاب، من تحدى السلطة الاستبدادية، أو الجهر بمواجهتها، أو أنها أنزلت الحاكم/الإله، الكائن الأسمى، شبه المقدس، من عليائه إلى الأرض، والمطالبة بمحاكمته ومحاسبته، وبرحيله هو وأسرته، ومعترضة على مخططات توريث السلطة فى «مصر الجمهورية»... إلى النجل/«الأمير»/«ولى العهد»!.

لقد انتزعت حركة «كفاية» للمرة الأولى، بعد ما يقرب من خمسة عقود ونصف العقد (منذ «أزمة مارس ١٩٥٤») الحق فى «التنظيم العلنى» المستقل وفى الإضراب والتظاهر السلمى، دون الانصياع إلى تهديدات أجهزة الأمن ووعودها، وهو أمر كان يمثل، فى مصر قبل تكوين الحركة، نوعاً من «التابو» الذى لا يتجاسر أحد على المساس به!.

فى ظل هذا السياق، «ظهرت الحركة المصرية من أجل التغيير - كفاية»، والتى «لا يمكن لمنصف أن ينكر دورها فى هز حالة الركود السياسى التى ألمت بالمجتمع المصرى على امتداد عقود، والدور المبادر الذى لعبته فى خلق مناخ ساعد على حالة النهوض للعديد من القوى الاجتماعية التى غابت عن ساحة الفعل السياسى الجماعى لسنوات طويلة»، (المصدر نفسه).

كما جسَّدت حركة «كفاية» القيم النضالية والقومية الباقية، وفى مقدمتها وحدة النسيج الوطنى، فى أسمى معانيها، حينما اختارت لموقع منسقها العام الأول، مناضلاً قبطياً، هو الأستاذ جورج إسحاق، لأول مرة فى العمل السياسى المصرى، على امتداد التاريخ المعاصر، وجاء هذا الأمر فى إحدى ذرى الاستقطاب الطائفى، لكى يرد عملياً على دعاة التفرقة، بتقديم نموذجاً حياً لتجسيد «مبدأ المواطنة» فى أبرز تجلياته.

غير أن الإنجاز الأهم، والتحقق الأمثل لمبادرة حركة «كفاية» وفكرتها الأصلية هو أنها شجعت كل صاحبْ حق، أو «مظلمة» أو مطلب مشروع، على الخروج شاهراً قبضته للدفاع عن وجوده، بعد أن بات من المتيقن أن الدولة، والنظام الحاكم، قد تخلياً، بصورة كاملة ونهائية، عن دورهما الاجتماعى تجاه المواطنين، هذا الدوّر الرئيسى، الذى وسم عمل الدولة المركزية المصرية التاريخية، وبرر وجودها وصلاحياتها الضخمة، وتدعم واتسع مداه فى ظل إدارة الدولة الناصرية، ليس هذا وحسب، بل وتحول هذا الدور إلى الدور النقيضة بانحيازه المعلن إلى الشرائح الاجتماعية الجديدة المحدودة العدد، البالغة الثراء، التى طفت على سطح المجتمع خلال السنوات الأخيرة، بفعل اقترابها اللصيق من رموز الحكم، واندماجها التام بالنظام، وتبعيتها المطلقة للاحتكارات الخارجية، الأمر الذى يَسَّر لها التسلل السريع إلى قمة السلطة، والاستفادة من هذا الوضع فى مراكمة ثروات هائلة فى بضع سنوات قليلة، عادت إليها من نهب المال العام والتربح من مناخ الفساد السائد، ومن تملك المصانع والمؤسسات العامة، التى بيعت لهم بـ «رخص التراب»، وبألاعيب مكشوفة، بموجب برامج «الخصخصة» و«إعادة الهيكلة» و«تحرير الاقتصاد»... على النحو الذى تفرضه الهيئات والمؤسسات المالية الاحتكارية، وفق النظريات «الليبرالية الجديدة»!.

«كفاية» وأخواتها

كان ميلاد وانطلاقة حركة «كفاية» إيذاناً بإعلان متواتر لنشأة عدد كبير من الحركات «الشقيقة»: بعضها تَخَلَّقَ من رحم حركة «كفاية»، والبعض الآخر تم بمشاركة من نشطاء الحركة، والبعض الثالث تمتع باستقلالية نسبية أو كاملة عنها، لكن كلها عملت فى نفس الاتجاه: تعميق الممارسة الديمقراطية، والعمل على توسيع هامش العمل الشعبى المستقل، والتصدى للممارسات الرسمية المعادية للمصالح الجماهيرية، فى قطاعات فئوية محددة.

- فعلى سبيل المثال تَشَكَّلتْ «حركة استقلال الجامعة - ٩ مارس» من مجموعة كبيرة من الأكاديميين المرموقين فى شتى الجامعات المصرية، بهدف التحرك لتحقيق الحرية الأكاديمية وتخليص الجامعات المصرية من هيمنة الدولة وأجهزة الأمن، وكفالة حرية الفكر والاعتقاد للطلاب والأساتذة، ومحاربة الفساد فى المحيط الجامعى... إلخ.

- وأنشئت حركة «عمال من أجل التغيير» للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، ومواجهة الخطط الحكومية التى تدمر المصالح العمالية، ولحشد الصفوف العمالية فى مواجهة برامج «التكييف الهيكلى»... إلخ.

- وتكونت حركة «شباب من أجل التغيير» للعمل وسط الشباب الذى «ولد وعاش فى ظل حالة الطوارئ» وأنفق عمره تحت وطأتها، حسبما يقول شعارها المميز.

- وتكونت حركة «أطباء من أجل التغيير» للتحرك دفاعاً عن حقوق الأطباء، وفى مواجهة أوضاع مهنة الطب المتدهورة، والأحوال المنهارة للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

- وتكونت حركة «كتّاب وفنانون من أجل التغيير»، التى ضمت نخبة مرموقة من كبار المبدعين المصريين، الذين التقوا على مجموعة من المبادئ أهمها «التأكيد على مبدأ الحرية بكافة أشكالها، وبخاصة فى مجالات الإبداع الأدبى والفنى والفكرى والبحث العلمى، رافضين أى شكل من أشكال المصادرة أول الرقابة على العقل المصرى»، فضلاً عن المطالب السياسية العامة المشتركة: «إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وفى مقدمتها قانون الطوارئ - إطلاق حرية تكوين الأحزاب - حرية إصدار الصحف - كفالة حق التظاهر السلمى والإضراب - الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين - رفض التمديد والتوريث... إلخ» (من البيان التأسيسى).

ـ وتكونت حركة «صحفيون من أجل التغيير» التى ضمّت قطاعاً من الصحفيين المصريين تحركوا دفاعاً عن الحريات العامة، والمطالب النقابية المرتبطة بهذه، وأهمها إلغاء عقوبة حبس الصحفيين فى قضايا الرأى، وإطلاق حق إصدار الصحف المستقلة، إلى جانب قضايا فئوية أخرى، والقضايا الوطنية العامة.

ـ وتكونت حركة «محامون من أجل التغيير»، التى عَبَّرَتْ فى بيانها التأسيسى عن طموح أعضائها إلى «التغيير السلمى الشامل للواقع المتردى الذى نعيشه، وإلى تغيير الدستور القادم ليصبح دستوراً ديمقراطياً تكون الحرية فيه هى القيمة العليا».

وتكونت حركة «مهندسون ضد الحراسة» التى تنظم صفوف المهندسين المصريين بهدف انتزاع نقابتهم من قبضة الدولة التى فرضت عليها «الحراسة» منذ أكثر من اثنتى عشر عاماً، بعد فشلها فى الهيمنة على إرادة أعضائها.

ـ غير أن أهم ما تضمنته هذه الباقة من التحركات جاء مواكباً لحركة «قضاة مصر»، تلك الفئة المؤثرة تاريخياً، فى المجتمع المصرى، وبما يعكس توق المصرى الدائم للعدل المفتقد، ولمن يحميه من العسف الدائم، والجور المستمر، الذى تعرض له فى جميع العصور والعهود، دون استثناء!.

ـ فقد انتفض القضاة على تدخل السلطة التنفيذية الفج فى شؤونهم، وفى مواجهة إكراه النظام لهم على قبول دور «شاهد الزور» فى كل الانتخابات السابقة التى زيف نتائجها لصالحه، مُدَّعياً إشراف القضاء عليها، واعتراضاً على القوانين المجحفة التى تصادر حقهم فى الاستقلال المالى والإدارى، وتُكرِّسُ تبعيتهم لسلطة جائرة، تنتهك الدستور كل يوم.

وهكذا استمرت كل فئة من فئات المجتمع المصرى، تشعر بالغبن، وتتأثر بسياسات النظام المعاكسة، فى التحرك لانتزاع حقوقها المشروعة، وفى إطار

النضال فى المجال العام لتكريس الحقوق الديمقراطية الأساسية، ولازال هذا التوجه، الذى فتحت حركة «كفاية» باباً واسعاً لولوجه، مستمراً حتى هذه الأيام، وبصورة مدهشة، تعكس من جانب الشعور المتأصل بالظلم الاجتماعى لدى أغلب فئات المجتمع المصرى، وتعكس من جهة أخرى، حجم الجرأة على المطالبة بالحق، عقب عقود طويلة من الإذعان والتردد، بعد أن بلغت الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حدوداً من التدهور غير مسبوقة.

ففى الأيام الأخيرة أسس «العاطلون عن العمل»، وهم قطاع ضخم فى مصر، اتحاداً للدفاع عن حقهم فى عمل مناسب، وأنشأ المعلمون المحرومون من حقوقهم حركة «معلمون بلا نقابة» وأطلق مجموعة من الاقتصاديين، المرتبطين بحركة «كفاية»، حركة «لا... لبيع مصر» لمقاومة سياسة النظام فى البيع العشوائى والمشبوه، للملكية العامة «شركات ـ مصانع ـ مؤسسات وهيئات خدمية كبرى ـ بنوك... إلخ)، كما تأسست حركة «الدفاع عن الحقوق التأمينية»، التى تطالب الحكومة برد (٢٧٠) مليار جنيه وفوائدها للشعب، قيمة أموال التأمينات التى استولت عليها السلطة دون وجه حق، وحركة «الدفاع عن حق المواطن فى الصحة»، التى تسعى إلى توعية وحشد المواطنين لمواجهة «خصخصة» التأمين الصحى، لانعكاساته المدمرة على صحة المصريين، و«حملة المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حق التنظيم»، فى مواجهة القيود العنيفة التى يفرضها النظام على حرية تنظيم جمعيات المجتمع المدنى، ومنتدياته، وتحركاتهما السلمية!.

ثم كان آخر «المواليد» فى هذه السلسلة، تكوين حركة «مصريون ضد التعذيب» التى أعلنت عن نفسها يوم ٩ سبتمبر/أيلول الماضى، لمواجهة موجات «التعذيب المنهجى»، الذى أصبح السمة الأساسية لممارسات الأجهزة الأمنية، فى السنوات الأخيرة، ليس تجاه الخصوم السياسيين وحسب، وإنما أيضاً فى التعامل مع المواطنين العاديين، وفى «المسائل» المنقطعة الصلة

بالنشاط السياسى أو المعارض!.. وغير ذلك من الحركات التى يضيق المجال عن سردها جميعاً.

متغير إستراتيجى!

يبدو واضحاً من الاستعراض المركز السابق، أن أغلب الحركات والتحركات المشار إليها، جرت وتجرى فى سياق سعى فئات إجتماعية، تنتمى فى الأغلب إلى ما يطلق عليه «الطبقة الوسطى» المصرية، إلى الإحتجاج على التدهور الكبير فى أوضاعها الإقتصادية، وعلى تراجع دورها الاجتماعى والسياسى الريادى التقليدى، وعلى تهميش وجودها، المادى والمعنوى فى الفترة الأخيرة، وهذا أمر طبيعى ومفهوم بالنظر إلى تاريخ هذه الطبقة والمستوى التعليمى المتقدم لأبنائها، وإلى درجة وعيهم، وحدود قدرتهم التنظيمية... إلخ.

لكن اللافت أنه فى الوقت الذى كانت السلطة ووسائل إعلامها تحاجج بأن تحركات التغيير، وعلى رأسها حركة «كفاية» قد انتهت، وراحت إلى غير رجعة، تحت وطأة التدخل الأمنى المفرط، بعد أن تم إجهاض «ربيع القاهرة» الذى جسدته التحركات الواسعة المطالبة، بـ «الحق والحرية»، عام ٢٠٠٥، برز متغير جديد ـ بشكل عاصف ـ فى السنة الأخيرة، استقطب الأضواء، معلناً أن الحاجة للتغيير، والحركة من أجل انتزاع شروطها، وهو طلب حركة «كفاية» الأول، قد أصبح هاجساً وطنياً عاماً، يصعب السيطرة عليه، أو قمع تطلع الشعب المصرى إليه، أو قمعه أو المماطلة فى الاستجابة لإلحاحه!.

وهذا المتغير الذى لفت الأنظار بقوة، تمثل فى الحضور الطاغى لحركة الطبقات الفقيرة وفئات المجتمع المهملة، من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بمختلف شرائحها، ومن المهمشين وسكان العشوائيات والمعدمين وتجمعات «البروليتاريا الرثة»، فى ظل استمرار الحركة الدائبة لمختلف

تشكيلات الطبقة الوسطى المشار إليها، بإضافة إلى تحركات شديدة التأثر لتجمعات بشرية طرفية فى التخوم الحدودية، مثل تحركات مواطنى النوبة فى الجنوب، احتجاجاً على الإجحاف التاريخى الواقع عليهم، منذ تهجيرهم فى الستينيات من أراضيهم التى غمرها المسار المعدل لمجرى نهر النيل، غداة تنفيذ مشروع بناء السد العالى، وتحركات مواطنى سيناء من البدو شرقا، من أجل تمكينهم من الأراضى التى يقيمون عليها من عهد الأجداد، وضد العسف الأمنى والتنكيل الجماعى بهم وبأبنائهم، وتحركات مواطنى «السلوم» غربا، احتجاجا على الممارسات الأمنية العنيفة ضد أهلها.

ويلاحظ فى تحركات مواطنى كل من أهل «سيناء» و «السلوم» اتسامها بقدر كبير من العنف والصدامية، وهو ما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، وخلف المئات من الجرحى والمعتقلين، ويعود هذا الأمر، فى المقام الأول، إلى حالة الاحتقان العميق التى حكمت علاقتهم بالأجهزة الأمنية طوال السنوات الأخيرة، ولشعور سائد لدى الجميع بأن كل طرق إسماع شكاويهم ـ سلميًا ـ للمسؤولين قد باتت مغلقة.

حركة الفلاحين:

محور حركة الاحتجاج الفلاحى الراهنة، مسألتين تاريخيتين: قضية «الأرض»، وقضية «المياه»، وهما القضيتان الأساسيتان التى لعبت الدولة المصرية التليدة دورها المركزى، فى تنظيمهما، والتحكم فى شؤونهما، ومنها استمدت سلطاتها المطلقة، المتراكمة، عبر القرون والأحقاب.

مسألة الأرض:

تعرض الوضع المستقر لملكية الأرض، الذى ترسخ، فى مصر، منذ «قوانين الإصلاح الزراعى»، التى تم بموجبها تحديد ملكية الأرض الزراعية، وتوزيع الفائض المصادر على فقراء الفلاحين، فى أوائل خمسينيات القرن

الماضى، إلى هجمة منظمة، تم عبرها الانقلاب على هذا الواقع بإصدار القانون (١٩٦) لسنة ١٩٩٢، الذى أقر إجراءات انتزاع الأراضى من الفلاحين، بعد عقود من العيش عليها وبها، وإعادتها إلى كبار الملاّكّ القدامى، وهو ما تسبب فى إشاعة مناخ من التوتر والاحتقان، ضاعف من مسبباته الانحياز البيّن من أجهزة الأمن لصالح أغنياء الريف من كبار الملاك، وقد ترتب على هذا الحال وقوع صدامات دامية بين الفلاحين الفقراء، من جهة، وبين العائلات الغنية فى الريف، المدعومة بجهاز الدولة، من جهة أخرى، سقط على أثرها شهداء من الفلاحين، والعديد من الجرحى، واعتقل المئات منهم، وحولوا للمحاكمة بتهمة «مقاومة السلطات»، و «تهديد السلم العام»!.

مسألة المياه و«ثورة العطشانين»!

النيل هو شريان الحياة الرئيسى لمصر، وأهم مصادرها المائية، وتستقبل مصر ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً من هذا المصدر، باتت لا تكفى حاجاتها الأساسية، فى ظل بروز عاملين: الأول، تضاعف أعداد السكان (إلى ٨٠ مليون فرد عام ٢٠٠٨، حسب آخر الإحصاءات)، والثانى، نمو وتيرة الاستخدام الاستهلاكى، الترفى، بشكل هائل: القصور الفارهة ذات الحدائق وحمامات السباحة الخصوصية، والمنتزهات، والمدن السياحية الضخمة ـ ملاعب الجولف الشاسعة لاستخدام نخبة النخبة... إلخ فضلاً عن المشاريع الضخمة، الفاشلة، التى تُهدر فيها كميات هائلة من المياه، «توشكى» وغيرها.

وتفاعُل هذان العاملان أدى إلى استفحال أزمة المياه بشقيها: مياه الشرب ومياه الرى، ووصولها للذروة هذا العام، بعد أن انخفض نصيب الفرد المصرى من المياه، من ٢٢٠٠ متر مكعب عام ١٨٠٠، إلى ٤٧٠ متر مكعب عام ٢٠٠٧.

وأدى هذا الوضع إلى تفجر «ثورة العطش» التى اجتاحت أركان البلاد، حيث خرجت المظاهرات العارمة التى شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين الغاضبين، يحملون أوعية المياه الفارغة، ويقطعون الطرق السريعة، ويعلنون أن «الاعتصام هو الحل»، ويضربون عن الطعام، ويصطدمون غاضبين بقوات الأمن، رافعين شعار «عطشانين فى بلاد النيل»، مهددين بالتصدى ـ لحل هذه القضية الحياتية ـ بكل الوسائل المتاحة.

تم هذا فى أغلب المحافظات الزراعية والنائية، بل وفى أطراف من العاصمة، القاهرة، ذاتها، بعد أن طال حرمان أهلها من الحق فى «شربة مياه نظيفة» على امتداد عشرات السنين!.

حركة العمال:

واجهت الطبقة العاملة المصرية ظروفاً بالغة التردى، مع بدء تطبيق سياسات «التكييف الهيكلى»، و«تحرير الاقتصاد»، و«الانفتاح»، أدت إلى تدهور أوضاعها بصورة شاملة، ومع «خصخصة» مصانع القطاع العام، وإغلاق العديد من المشاريع الكبرى، تم طرد مئات الآلاف من العمال (تحت مُسَمَّى «المعاش المبكر!») انضموا إلى سوق العاطلين الذى يضم نحو سبعة ملايين من المواطنين، أما العمال الذين وجدوا فرصاً للعمل فى مصانع القطاع الخاص، وهى نادرة، فقد تعرضوا لظروف عمل بالغة القسوة والإجحاف، محرومين من أية مكاسب، مفتقدين كافة الضمانات، ولو فى الحدود التى كانوا يتمتعون بها فى الماضى.

وترتب على هذا الوضع تفجر حركة احتجاج عمالية واسعة المدى بدأت بإضرابات واعتصامات عمال شركات الغزل والنسيج فى المراكز الصناعية التقليدية الضخمة: «المحلة الكبرى»، «وكفر الدوار»، «والإسكندرية»، قبل أن تتسع دوائرها وتمتد إلى قطاعات إنتاجية أخرى، ومحافظات متعددة، قريبة وبعيدة.

وفى دراسة هامة لـ «مركز الأرض لحقوق الإنسان»، (صدرت بتاريخ يوليو/ تموز ٢٠٠٧)، عنوانها «الاحتجاج فى مواجهة التوحش»، تم رصد ٢٨٣ عمل احتجاجى بالقطاعات الاقتصادية الثلاثة: القطاع الحكومى، والقطاع الخاص، وقطاع الأعمال، خلال النصف الأول من هذا العام وحسب، منها: ١١٧ حالة تجمهر، و٨٥ حالة اعتصام، و٦٦ حالة إضراب عن العمل، إضافة إلى عشرات التحركات الاحتجاجية التى نهض بها سكان المناطق العشوائية طلبا للمسكن الإنسانى، والمحتجون على نصب محطات التقوية لشبكات التليفونات الجوالة بالقرب من منازلهم، والمطالبون بتثبيتهم فى أعمالهم المؤقتة، والمدرسون، والأزهريون المطالبون بالكادر الوظيفى، والمواطنون المحتجون على تدهور الأوضاع الصحية، والمحرومون من حوافز الإنتاج والعلاوات، والغاضبون على اختفاء الخبز وارتفاع سعره ورداءة نوعيته، والمطالبون بمساواتهم فى الأجور بزملائهم من الأجانب، والمحتجين على «مذابح الأشجار»... إلخ.

وتشير إحصاءات الشهرين المنقضيين، بعد تاريخ هذه الدراسة، (شهرى يوليو/ تموز، أغسطس/ آب ٢٠٠٧)، إلى انتظام الأعمال الاحتجاجية، فى المصانع والقرى وشتى المناطق الشعبية والعشوائيات وإلى تصاعد معدلات هذه الأعمال، واستمرارها فى التطور، كماً وكيفاً.

«مصر الجديدة» تتشكل:

وإزاء ما تقدم، يُطرح التساؤل حول دلالات هذه الأحداث، وتأثيراتها على مستقبل الصراع فى مصر، فى الفترة القادمة؟!

يكتب «نبيل عبد الفتاح»، الباحث بـ «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» بـ «مؤسسة الأهرام»، (مجلة الأهرام العربى، العدد ٤٢٥، ١٤ مايو/ أيار ٢٠٠٥):

«لم يعد العالم هو عالم مراكز القوى التى تشكلت منذ ثلاثة عقود أو يزيد، ولا الأنظمة والصفوات الديكتاتورية الحاكمة منذ أكثر من خمسة عقود مضت، لأن الدنيا تغيرت، وفائض الخوف والرعب، الذى تشكل وتراكم عبر أكثر من خمسين عاماً، لم يعد يشكل رادعاً نفسياً، ولا كابحاً يحول دون عودة الجماهير، والأمة، إلى الشارع، لتطالب بحرياتها وحقوقها المسلوبة باسم «الاستقلال الوطنى»، وتحت شعارات «مكافحة الاستعمار والإمبريالية الغربية!»، و«مقاومة العدوان الإسرائيلى!»، و«تحرير الأرض المحتلة»، و«تحقيق التنمية الشاملة!»، و«النهضة!»، و«التحديث!»، و«الإصلاح!»، و«الاستقرار الاقتصادى»، و«مقاومة الإرهاب!».

.... شعارات وراء أخرى، من أجل إلهاء الأمة، وفى إطارها كانت الاعتقالات، و«قانون الطوارئ»، وأشقاؤه من القوانين المقيدة للحريات العامة، وتاريخ من الخطابات السياسية الفاقدة للمصداقية والشرعية، والمنتفخة بالأكاذيب وأساليب التضليل!، (....) لم تهتم (هذه الأنظمة) قط، بكرامتنا، وحقوقنا وحرياتنا وصحتنا وحياتنا،.. استبعدونا نحن الأمة «مصدر السلطات» من السياسة، ومن المشاركة، ولم يستمعوا لأحد!، اهتموا فقط بقصائد المديح ومقالات النفاق للحكومات، وتبرير «القرارات السياسية والآراء التاريخية»!.

بعد كل هذا لم يعودوا قادرين على فهم المتغيرات والظواهر الجديدة الرافضة فى مصر!.

لا المعارضة «الرسمية» وكهولها وأتباعهم، ولا كهول الحكومة، قادرين على فهم «رسالة» المرحلة الأخيرة:

إن مصر الآن ليست مصر منذ ثلاثين عاماً ... ولا مصر الأسبوع الماضى!!».

.. والأيام القادمة، فى مصر حبلى بالأمل.